التمويل فى القطاع المصرفى الخاص ودوره في دعم النمو الاقتصادى

دراسة حالة تطبيقية على المصرف العقاري الأردني للتجارة والتمويل للفترة (2014 - 2018)

■ د. وسام عبدالسلام أبوغالية*

● تاريخ استلام البحث 2024/11/05م ● تاريخ قبول البحث 2024/12/12م

■ **المستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل في القطاع المصرفي الخاص، ودوره في دعم النمو الاقتصادي، من خلال تسليط الضوء على المصرف العقاري الأردني للتجارة والتمويل كدراسة حالة. وقد تم التركيز على الأداء المالي لهذا المصرف على مختلف الجهات الاقتصادية في المجتمع الأردني ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم وضع فرضية مفادها أنه يمكن للمصرف العقاري للتجارة والتمويل أن يلعب دوراً حيويا في تنمية ورفع القدرة التنموية للاقتصاد الأردني من خلال قناة من أنواع مختلفة من الهياكل التمويلية. وقد أظهرت النتائج الجانب التشخيصي والتحليلي لبيانات التمويل والتي تؤكد مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية على أن المصارف الخاصة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التشغيل وغيرها. وأشارت العلاقة الارتباطية بين هيكل التمويل وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية إلى أن الهياكل التمويلية التي يمنحها المصرف العقاري الأردني للتجارة والتمويل له علاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي.

● **الكلمات المفتاحية:** القطاع المصرفي الخاص، النمو الاقتصادي، التمويل.

■ **Abstract**

This study aims to identify the reality of financing in the private banking sector and its role in supporting economic growth, by highlighting the Jordan Real Estate Bank for Trade and Finance as a case study. For the purpose of

*محاضر بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E-mail: wes.abughalia@uot.edu.ly

achieving the objectives of the study, a hypothesis was developed that the Real Estate Bank for Trade and Finance can play a vital role in developing and raising the development capacity of the Jordanian economy through a channel of different types of financing structures. The results showed the diagnostic and analytical aspect of the financing data, which confirms the extent of their contribution to economic development that private banks have a positive impact on economic growth and development by increasing GDP, employment rates, and others. The correlation between the financing structure and some economic development indicators indicated that the financing structures granted by the Jordanian Real Estate Bank for Trade and Finance has a positive relationship with GDP.

● **KeyWords:** Private banking sector, economic growth, financing.

■ المقدمة:

يعتبر التمويل من أهم متطلبات عملية التنمية الاقتصادية على مر العصور. فهو المورد الرئيسي المطلوب لتسيير الأنشطة التنموية لأي اقتصاد. وبالتالي، من المهم توفير موارد التمويل المختلفة لتنفيذ وتفعيل مشاريع التنمية الاقتصادية. وبشكل عام، يشمل النظام المالي المصارف سواء كانت عامة أو خاصة، ككيان مركزي إلى جانب مقدمي الخدمات المالية الأخرى. والتي تهتم بتوفير وإمداد المشروعات والأنشطة الاقتصادية، بأهم متطلبات التمويل. ويبرز ذلك من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات الوطنية وإعادة توجيهها بكفاءة إلى مجالات الاستثمار المختلفة. إن وظيفة المصارف التي تظهر من خلال دعم قناة التمويل قد ساهمت بشكل إيجابي على العديد من اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، في تحسين نمو وتنمية القطاعات الإنتاجية.

■ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على دور القطاع المصرفي الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية لما لها من أثر إيجابي في الدفع بعجلة الاقتصاد نحو الافضل والتي ركزت على المصرف الخاص الأردني (مصرف العقاري للتجارة والتمويل) كدراسة حالة.

■ اهداف الدراسة:

تكمن اهداف الدراسة في الآتي:

1. معرفة دور المصرف الخاص الأردني (مصرف العقاري للتجارة والتمويل) في تمويل التنمية الاقتصادية.
2. معرفة وتفسير الهياكل التمويلية الممنوحة من قبل المصرف الخاص الأردني (المصرف العقاري للتجارة والتمويل).
3. تحليل وقياس العلاقة الارتباطية بين هيكل التمويل وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

■ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز مدى فاعلية التمويل المصرفي الخاص (المصرف العقاري الأردني للتجارة والتمويل) ودوره في تعزيز قدرة الاقتصاد الأردني على النمو، وبناء على ذلك وجد الباحث ضرورة اجراء دراسة تطبيقية وذلك من خلال التعرف إلى دور المصرف في دعم عملية التنمية الاقتصادية.

■ فرضيات الدراسة:

من خلال اشكالية الدراسة يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية:

للقطاع المصرفى الخاص (المصرف العقاري الأردني للتجارة والتمويل) دور ايجابي في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني.

■ منهج الدراسة:

من اجل معالجة إشكالية الدراسة والإجابة على فرضية الدراسة استخدمت نوعين مختلفين من المناهج، المنهج الأول يتمثل في المنهج الوصفي والتحليلي في بداية جمع البيانات في الفترة من 2014م إلى 2018م. أما المنهج الثاني فيتمثل في المنهج الإحصائي بأدواته القياسية التحليلية المتعلقة بموضوع الدراسة للتعريف بالمتغيرات.

■ **حدود الدراسة:**

1. الحدود الموضوعية: التمويل في القطاع المصرفي الخاص ودوره في دعم النمو الاقتصادي.
2. الحدود المكانية: المصرف العقاري الأردني للتجارة والتمويل.
3. الحدود الزمنية: الدراسة من سنة 2014 إلى 2018م.

■ **الدراسات السابقة :**

هناك العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة أهمها:

● **دراسة العزاوي وحمود** (2014)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف آثار التمويل الذي تمنحه الحكومة والبنوك الخاصة. على دعم الأنشطة الاقتصادية النامية، والمشاريع الصغيرة وخلق فرص عمل. تم اختيار عينة من المشاريع الصغيرة التي اقترضت من المصارف الحكومية والخاصة في بغداد. بلغ عددها 80 مشروعاً موزعة على كل من العينة، (منها 20 مشروعاً حكومياً و40 مشروعاً خاصاً). وتوصلت الدراسة إلى أن القروض الممنوحة من المصارف الحكومية بلغت نسبة منخفضة ولا تمثل الدعم المطلوب، في حين تبين أن القروض الممنوحة من البنوك الخاصة كان لها أثر إيجابي على تنمية المشاريع الصغيرة، وعلى تشغيل هذه المشاريع وتوفير فرص عمل.

● **دراسة كبة** (2018)

سعت هذه الدراسة إلى معرفة فعالية المصرف العقاري كمصرف خاص وكذلك مساهمته في التنمية الاقتصادية. كما تناولت هذه الدراسة مصادر التمويل والتمويل المصرفي على وجه الخصوص خلال الفترة 2002-2016. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين نسبة القروض الممنوحة ونسبة المستفيدين من الأرباح هي علاقة طردية. كما خلصت الدراسة إلى أن توسع القطاع المصرفي في القطاعين العام والخاص قد أثر سلباً على أداء المصرف العقاري.

● **دراسة وفاء** (2019)

استخدمت هذه الدراسة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لفحص العلاقة بين الائتمانات المصرفية الممنوحة للقطاعين العام والخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998-2017. ووجدت تأثيرًا سلبيًا للائتمانات والقروض المصرفية على النمو الاقتصادي.

● **ثانيا - الجانب النظرى للدراسة:**

1. أنماط الهيكل التمويلي للمصارف والنمو الاقتصادي:

هناك أنماط مختلفة من أنماط الهيكل التمويلي للمصارف حسب الغرض المطلوب، فعلى سبيل المثال: يصنف التمويل المصرفي حسب النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة أنماط من التمويل وهي: التمويل الاستثماري والتجاري والاستهلاكي. فالتمويل الاستثماري هو تمويل المشاريع والمؤسسات الإنتاجية من أجل توفير متطلبات الاستثمار، أما التمويل التجاري فهو تمويل مخصص لتمويل نفقات المشاريع الجارية، والتمويل الاستهلاكي يعتبر تمويلاً يمنح عادة للأفراد لتمويل عملياتهم الاستهلاكية المختلفة من سلع وخدمات وخاصة السلع المعمرة. (عبد المطلب، 2006، ص 114-116) .ويصنف التمويل المصرفي حسب المدة الزمنية إلى تمويل قصير الأجل أقل من سنة، وتمويل متوسط الأجل وهو الذي يبدأ من سنة حتى خمس سنوات لتمويل الأنشطة الاستثمارية، وتمويل طويل الأجل وهو الذي يزيد عن خمس سنوات وحتى عشرين سنة لتمويل ودعم الأنشطة الرأسمالية. (شيحة، 5198، ص 452).

2. ماهية التنمية الاقتصادية:

مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن مصطلح التنمية واسع، ولهذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول ولقد اختلفت الاراء عند الاقتصاديين والكتَّاب حول مفهوم التنمية الا إنها اجتمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتجاوزت بذلك مفهوم النمو الاقتصادى وبالتالي هناك عدة تعاريف منها: -

1. عرفت التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادى (القرشي، 2007 ص122).

2. هي مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى استنادا إلى قواته الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية (خشيب، بدون سنة نشر، ص60).

3. دور المصارف في التنمية الاقتصادية:

تعتبر المصارف العمود الفقري للاقتصادات الحديثة، فالقطاع المصرفي المنظم بشكل جيد ضرورة للنمو الاقتصادي لأي بلد. وتلعب المصارف دورًا مهمًا في الاقتصاد الوطني. وتلعب المؤسسات المالية دوراً كبيراً جداً في توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة في جميع القطاعات. وتحتل المؤسسات المصرفية مكانة كبيرة في الاقتصادات الحديثة. فهي إحدى المؤسسات التي تؤثر بشكل مباشر على كل من السياسات المالية والنقدية لأي اقتصاد. ويتحقق ذلك من خلال المعاملات المالية والنقدية خاصة في مجال التمويل الداخلي والخارجي (كبة ،2018، ص 56).

- **ثالثا - الجانب التحليلى للدراسة:**

1. تحليل هيكلية التمويل في دعم النمو الاقتصادي (دراسة حالة المصرف العقاري الأردني للتجارة والتمويل).

1.1. نظرة عامة حول المصرف العقاري الأردني للتجارة والتمويل:

المصرف العقاري للتجارة والتمويل هو مصرف شامل يعمل وفق القانون الأردني. تأسس المصرف في عام 1973 كشركة أردنية عامة محدودة، وقد بدأ المصرف عمله كمصرف متخصص في مجال التمويل الإسكاني برأسمال قدره نصف مليون دينار أردني. بدأت مرحلة جديدة في مسيرة البنك بعد 24 عاماً من تأسيسه عندما أصبح مصرفاً

تجارياً شاملاً في عام 1997 . وقد تمت زيادة رأسماله أكثر من مرة خلال السنوات الماضية، كان آخرها في عام 2017 حيث أصبح 315 مليون دينار أردني (ما يعادل 444 مليون دولار أمريكي). وقد حرصت الإدارات المتعاقبة للبنك على تقوية قاعدته الرأسمالية من خلال تعزيز احتياطياته المختلفة حتى بلغ إجمالي حقوق الملكية 1080 مليون دينار أردني (ما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي) كما في نهاية عام 2018 . (www.hbtf.com/en/AboutUs).

وفقًا للتقرير السنوي للمصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني لعام 2018 لهذا المصرف مائة وتسعة وعشرون فرعًا على مستوى الأراضي الأردنية، وأربعة فروع خارجية هي فلسطين (15 فرعاً)، وفرع في البحرين، والجزائر (7 فروع)، وسوريا (31 فرعاً). كما يمكن الإشارة إلى أن هناك ثلاث شركات تابعة للمصرف، الأولى متخصصة في التأجير التمويلي، والثانية المركز المالي الدولي، والثالثة شركة الأردن للاستثمارات العقارية ويقدم المصرف العقاري الأردني للتجارة والتمويل مجموعة متنوعة من الخدمات المعاصرة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية كما هو موضح في (https://www.hbtf.com/ar/AboutUs):

1. عمليات التمويل: يعمل المصرف العقاري للتجارة والتمويل في تمويل كافة احتياجات الأفراد (تمويل شخصي وسكني وتمويل السيارات وغيرها) وتمويل الشركات التجارية في مجالات الإنتاج والصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والبنية التحتية والاتصالات والمياه والمشاريع التجارية العربية. بالإضافة إلى تمويل كافة احتياجات المستثمرين المتخصصين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها.
2. الاستثمار والادخار: تتميز الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف العقاري للتجارة والتمويل، بمعايير مصرفية حديثة وتقنيات عالمية مبتكرة. ومن بين هذه الخدمات الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والبريد السريع، وبطاقة فيزا الدولية للسلام، وخدمة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، وأجهزة الدفع الآلي، وأجهزة الصراف الآلي ... إلخ.

توضح المعلومات الواردة في الجدول (1) بعض النقاط التي يمكن تلخيصها على النحو التالي: النشاط التجاري: ارتفع إجمالي ودائع العملاء بشكل ملحوظ في العام 2018

مقارنة بالعام 2014، حيث بلغ إجمالي ودائع العملاء 5459.9 مليون دينار أردني في العام 2018 بزيادة قدرها 413.9 مليون دينار أردني أو ما نسبته 7.58 ٪ مقارنة بالعام 2014. ونشير إلى أن هذه الزيادة والانتعاش في إجمالي أرصدة ودائع العملاء هي نتيجة لتعزيز سمعة المصرف في السوق وتقديمه لأفضل الخدمات بالإضافة إلى الحوافز المالية والعينية التي يقدمها المصرف لأصحاب حسابات الودائع وخاصة التوفير والأجل. يوضح الرسم البياني التالي نمو هيكل توزيع ودائع العملاء حسب جهة الإيداع ونوع الحساب للفترة 2014-2018:

الجدول 1: ملخص الأنشطة الرئيسية وتمويل المصرف العقاري للتجارة والتمويل خلال الفترة 2014-2017.

أنواع النشاطات / سنة		2014	2015	2016	2017	2018
الأنشطة التجارية	مستوى إجمالي ودائع العملاء	5459.9	5809.8	5647.5	5828.1	5873.8
الأنشطة التمويلية	مستوى إجمالي التمويل	2716.5	3494.7	4042.1	4212.6	4255.4

المصدر: بيانات جمعها الباحث استناداً إلى التقرير السنوي للمصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني، 2014-2018.

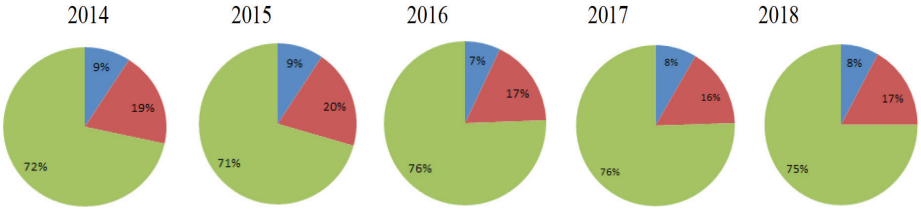

الشكل 1: الأهمية النسبية لودائع العملاء حسب الجهة الإبداعية 2014-2018

أخضر: اشخاص - أحمر: شركات - أزرق: قطاع عام أو حكومي

● **المصدر: بيانات جمعها الباحث استناداً إلى التقرير السنوي للمصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني، 2014-2018**

يتضح من الشكل (1) أعلاه أن ودائع التجزئة استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي أرصدة ودائع العملاء خلال الفترة 2014-2018. وهذا يدل على زيادة ثقة العملاء في المصرف وقدرة موظفيه على بناء علاقات جيدة مع هذه الفئة.

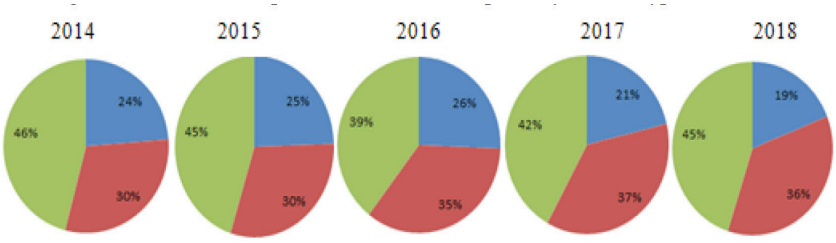

الشكل 2: الأهمية النسبية لودائع العملاء حسب نوع الحساب 2014-2018

أخضر: الودائع لأجل، - أحمر: ودائع الادخار، - أزرق: الحسابات الجارية ضمن الادخار

● **المصدر: بيانات جمعها الباحث استناداً إلى التقرير السنوي للمصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني، 2014-2018.**

ويوضح الشكل رقم 2 أعلاه أن الودائع لأجل استحوذت على النسبة الأكبر (التي تجاوزت عتبة 40 ٪) من إجمالي أرصدة ودائع العملاء خلال الفترة 2014-2018. وجاءت الودائع الادخارية في المرتبة الثانية بنسبة تجاوزت عتبة الـ 30 ٪، بينما تجاوزت الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب 21 ٪ . -نشاط التمويل: شهد مستوى إجماليا الأموال الممنوحة نموًا واضحًا خلال الفترة المدروسة. فقد انتقل هذا الرصيد من 2716.5 مليون دينار أردني في عام 2014 ليصل إلى 4255.4 مليون دينار أردني في عام 2018 بزيادة قدرها 1538.9 مليون دينار أردني وبنسبة نمو بلغت 56.65 ٪ . ويرجع هذا التحسن في رصيد التمويل إلى تطبيق سياسة واعية في مجال إدارة السيولة باعتبارها المصدر الرئيسي والركيزة الأساسية لقوة المصرف المالية. وبالإضافة إلى الأنشطة التجارية والتمويلية التي يقدمها المصرف العقاري للتجارة والتمويل، يمكن ذكر الخدمات الرئيسية التي أطلقها المصرف في عام 2018 على النحو التالي:

1. إطلاق نظام الإسكان الجديد عبر الإنترنت.

2. إطلاق خدمة التحويل إلى المصارف المحلية الأخرى من خلال نظام إسكان موبايل (مما يسمح بتحويل حوالات الأفراد بأربع عملات هي: الدينار الأردني والدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني).

3. توقيع اتفاقية تعاون بين المصرف ومركز الحسين للسرطان من أجل توفير العلاج لمرضى السرطان لجميع الأعمار.

2. قراءة تحليلية في توزيع شكل تمويل المصرف العقاري للتجارة والتمويل - الأردن للفترة 2014-2018 م

1.2. توزيع نمط التمويل لمصرف العقاري للتجارة والتمويل:

هناك العديد من التمويلات الممنوحة من قبل المصرف العقاري للتجارة والتمويل كما هو موضح في الجدول 2.

من الجدول 2 أدناه، يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

1. اتخذ مسار إجمالي التمويلات مسارًا تصاعديًا خلال فترة الدراسة، حيث شهد تطورًا كميًا انتقل من 2، 978، 824.444 مليون دينار أردني في عام 2014م ليصل إلى 4، 645، 584.693 مليون دينار أردني في عام 2018م، بزيادة قدرها 1، 666، 760.249 مليون دينار أردني وبنسبة نمو بلغت 55.95 ٪ .

2. شهد نشاط التمويل في المصرف العقاري للتجارة والتمويل في الأردن نمواً ملحوظاً خلال فترة الدراسة. وبلغت نسبة نمو الحسابات الجارية المدينة 46.12 ٪ للأفراد و57.98 ٪ للمؤسسات و34.63 ٪ للتمويل العقاري.

كما شهدت باقي أنواع التمويل الأخرى نموًا ملحوظًا. فقد بلغت نسبة التمويل الممنوح للأفراد 39.73 ٪، وللمؤسسات 49.01 ٪، بينما بلغت نسبة نمو التمويلات الممنوحة للقطاع الحكومي 147.26 ٪ .

الجدول 2: توزيع تمويل المصرف العقاري للتجارة والتمويل في الأردن 2014 – 2018

البنود	2014	2015	2016	2017	2018
الحسابات الجارية المستحقة للأفراد	8749.673	9906.516	8527.129	11758.289	12784.648
التمويلات الممنوحة للأفراد	530072.400	571823.469	669602.931	730149.153	74069.106
البطاقات الائتمانية الممنوحة للأفراد	10823.136	11318.663	11687.075	16503.865	15430.232
التمويلات العقارية	903674.195	1003871.813	1135348.105	1205968.385	1216608.027
الحسابات الجارية المستحقة القبض للمؤسسات (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة)	361372.143	251719.221	348055.428	410650.977	570889.996
التمويلات الممنوحة للمؤسسات (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة)	803308.194	1074076.772	1234169.703	1273685.176	1197016.889
الأموال الممنوحة للحكومة	360824.703	854464.995	90544.852	843684.942	892185.795
إجمالي	2978824.444	3777181.409	4312935.223	4489400.787	4645584.693

● **المصدر: البيانات التي جمعها الباحث استناداً إلى التقرير السنوي للمصرف العقاري للتجارة والتمويل، الأردن 2014 - 2018.**

3. توزيع نمط تمويل المصرف العقاري للتجارة والتمويل حسب التاجر الاقتصادي

يمكن تصنيف النشاط المالي الذي يمكننا تصنيفه، من حيث المتعامل الاقتصادي إلى التمويلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة والأفراد وكذلك تلك الممنوحة للقطاع الحكومي والعام حسب الجدول رقم 3 التالي:

الجدول 3: توزيع تمويل المصرف العقاري للتجارة والتمويل حسب التعاملات الاقتصادية، الأردن 2014 - 2018.

التعامل الاقتصادي / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
تمويل الشركات	882570.495	1036400.365	1234029.675	1325395.448	1461979.95
الأهمية النسبية ٪	42.53	37.37	38.84	40.37	42.64
تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	282109.842	289395.628	348195.456	35940.665	305926.935
الأهمية النسبية ٪	13.59	10.43	10.96	10.93	8.92
تمويل الأفراد	549645.209	593048.648	689817.135	755411.307	768883.986
الأهمية النسبية ٪	26.49	21.38	21.71	23.00	22.24
التمويل الحكومي وتمويل القطاع العام	360824.703	854464.955	905544.852	43684.942	892185.795
الأهمية النسبية ٪	17.39	30.81	20.99	18.79	19.21
إجمالي التمويل	2075150.249	2773309.596	317757.118	3283432.402	3428976.666

● **المصدر: بيانات جمعها الباحث استنادًا إلى التقرير السنوي للمصرف العقاري للتجارة والتمويل، الأردن 2014 - 2018 م.**

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج بعض الملاحظات الآتية:

1. اتخذت حركة الأموال الممنوحة للمؤسسات بمختلف أشكالها (الكبيرة والصغيرة والمتوسطة) والأفراد وكذلك الممنوحة للقطاع الحكومي خلال فترة البحث اتجاهاً تصاعدياً.

2. كما تطورت الأهمية النسبية لجميع الصناديق المذكورة، خاصة فيما يتعلق بالتمويل الممنوح للمؤسسات الكبيرة. حيث بلغت هذه النسبة 40.35 ٪ خلال فترة البحث، مما يدل على دور المصرف في دعم نشاط هذا النوع من المؤسسات.

3. دور المصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني على مؤشرات التنمية الاقتصادية للفترة 2014-2018 م.

1.4. النسبة الإجمالية لمساهمة تمويل المصرف العقاري للتجارة والتمويل في الناتج المحلي الإجمالي:

لتوضيح أثر إجمالي التمويل الممنوح على الاقتصاد الأردني، يجب بيان نسبة إجمالي التمويل الممنوح من بنك الإسكان للتجارة والتمويل إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. يوضح الجدول رقم 4 أن النسبة المئوية لإجمالي مساهمات تمويل المصرف العقاري للتجارة والتمويل إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، قد تجاوزت عتبة 144. وعمومًا، شهدت هذه النسبة اتجاهًا تصاعديًا، حيث سجلت أعلى نسبة في عام 2018 عند 160.35 وأدناها في عام 2014 عند 111.79.

الجدول رقم 4: نسب مساهمة المصرف العقاري للتجارة والتمويل في الناتج المحلي الإجمالي 2014 - 2018 م (بملايين الدنانير الأردنية)

	2014	2015	2016	2017	2018
الائتمان	2978824.444	3777181.409	4312935.223	4489400.787	4645584.693
الناتج المحلي الإجمالي	26645.640	27282.923	27829.600	28418.400	28969.800

الائتمان/ الناتج المحلي الإجمالي.	111.79	138.44	154.97	157.97	160.35

● المصدر: البيانات التي جمعها الباحث استناداً إلى التقرير السنوي لمصرف العقاري للتجارة والتمويل، الأردن 2014 - 2018 م.

2.4. النسبة المئوية الإجمالية لتمويل المصرف العقاري للتجارة والتمويل للمؤسسات الخاصة من إجمالي التمويل:

يعكس التمويل الممنوح للمؤسسات الخاصة كنسبة مئوية من إجمالي التمويل كفاءة المصرف فمن ناحية، مدى مساهمة هذه المؤسسات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل وما إلى ذلك، كمؤسسات استثمارية.

الجدول 5: التمويل التنموي الممنوح للمؤسسات الخاصة من إجمالي التمويل للفترة (2014-2018).

التعاملات الاقتصادية / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
تمويل المؤسسات الكبيرة	882570.495	1036400.365	1234029.675	1325395.488	1461979.95
تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	282109.842	289395.628	348195.456	358940.665	305926.935
إجمالي التمويل	2978824.444	3777181.409	4312935.223	4489400.787	4645584.693
النسبة المئوية لتمويل المؤسسات الكبرى	29.63	27.43	28.61	29.52	31.47

نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة	9.47	7.66	8.07	7.99	6.59

المصدر: البيانات التي جمعها الباحث استنادًا إلى التقرير السنوي لمصرف العقاري للتجارة والتمويل، الأردن 2014 - 2018م.

ومن جهة أخرى فإن تمويل المؤسسات الخاصة يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني؛ وذلك من خلال مدى مساهمة هذه المؤسسات في زيادة الناتج المحلي وتوفير فرص العمل. ويوضح الجدول أعلاه أن التمويل الممنوح للمؤسسات الخاصة كنسبة مئوية من إجمالي التمويل، اتسم باتجاه تصاعدي تجاوز 27 ٪ خلال الفترة من 2014 إلى 2017، وسجلت أعلى نسبة لعام 2018م بنسبة 31.47 ٪ . ومن نفس الجدول أعلاه، يتضح أيضًا أن التمويلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من إجمالي التمويل قد شهدت أيضًا معدلات إيجابية تجاوزت عتبة 7 ٪ خلال الفترة 2014-2018.

■ النسبة المئوية للتمويل الممنوح للمؤسسات

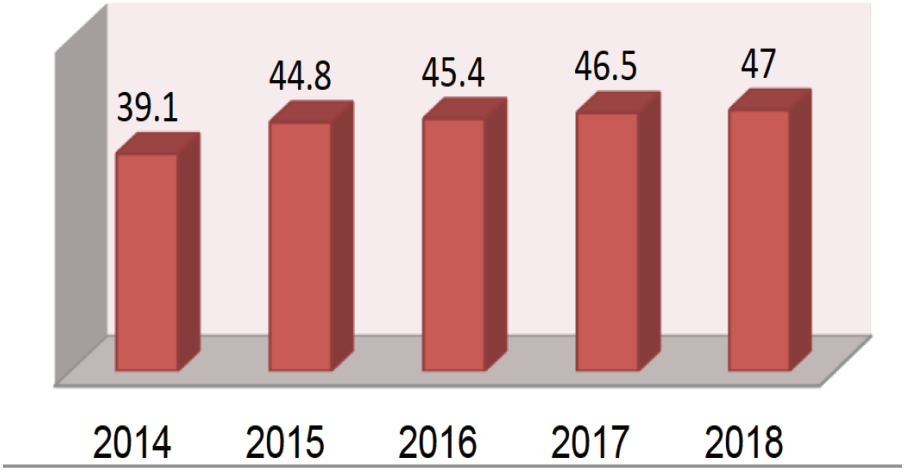

الشكل 3: تطور التمويل المقدم للمؤسسات كنسبة مئوية من إجمالي التمويل 2014-2018

المصدر: بيانات جمعها الباحث استنادًا إلى التقرير السنوي للمصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني، 2014-2018

م.

وبشكل عام، سجلت التمويلات الممنوحة لمختلف المؤسسات (الكبيرة والصغيرة والمتوسطة) كنسبة مئوية من إجمالي التمويل خلال الفترة 2014-2018 اتجاهاً تصاعدياً، وهو ما يمكن توضيحه وفقاً للشكل رقم 3 أعلاه.

5. تحليل مصفوفة الارتباط لأنماط هيكل تمويل المصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني مع بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية للفترة 2014-2018 م.

وقد استخدمت هذه الدراسة مصفوفة الارتباط التي سيتم احتسابها بالاستناد إلى معامل بيرسون للارتباط لبيانات الدراسة. على أنماط الهيكل التمويلي في المصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني، المؤثرة على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم مناقشة وتفسير النتائج لنوع التمويل وعلاقته بمؤشر التنمية الاقتصادية المختار. تم حساب معامل ارتباط بيرسون وفقاً للعلاقة التالية:

$$r = \frac{\sum(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum(x_i - \bar{x})^2}\ \sqrt{(y_i - \bar{y})^2}}$$

ولتحديد درجة الارتباط بين نوع التمويل الممنوح من قبل المصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني والناتج المحلي الإجمالي وكذلك نوع العلاقة بينهما، سيقوم الباحث بتحليل العلاقة بين التمويل بالناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 6: علاقة الارتباط بين أنماط هيكل التمويل في المصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني والناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات	GDP	CGI	CPME	CP	CG
GDP	1	-	-	-	-
CDI	0.993742	1	-	-	-

CPME	0.538247	0.593233	1	–	–
CP	0.976388	0.983283	0.696979	1	–
CG	0.734933	0.761298	0.557810	0.709953	1

● المصدر: المصدر: بيانات أعدها الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (1). ملاحظة : GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

من مصفوفة الارتباط الموضحة في الجدول رقم (6) أعلاه، يمكن استنتاج أن معظم أنواع هيكل التمويل الممنوح من المصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني لها علاقة قوية وموجبة مع الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت عتبة 53 ٪ . وقد سجلت أقوى علاقة ارتباط بين التمويل الممنوح للمؤسسات الكبيرة الخاصة والناتج المحلي الإجمالي بنسبة 99.37 ٪ من مصفوفة الارتباط أدناه. ثم تلاه التمويل الممنوح للأفراد بنسبة 97.63 ٪، والتمويل الممنوح للقطاع الحكومي بنسبة 73.49 ٪، والتمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 53.82 ٪ .

الجدول 7 : مصفوفة الروابط

التصحيحات					
	GDP	CGI	CPME	CP	CG
GDP	1.000000	0.993742	0.538247	0.976388	0.734933
CDI	0.993742	1.000000	0.593233	0.983283	0.761298
CPME	0.538247	0.593233	1.000000	0.696979	0.557810
CP	0.976388	0.983283	0.696979	1.000000	0.709953
CG	0.734933	0.761298	0.557810	0.709953	1.000000

● المصدر: بيانات أعدها الباحث استنادا على EViews9.

■ **نتائج الدراسة:**

تمت معالجة مشكلة البحث من خلال توضيح التمويل في القطاع المصرفي، ودوره في دعم النمو الاقتصادي. وقد مكن ذلك المصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني كحالة دراسية من رصد الاستنتاجات التالية.

أثار المصرف العقاري للتجارة والتمويل الأردني حركة تنموية ملحوظة، أظهرت النتائج أن مستوى التمويل الممنوح من المصرف قد صنف إلى مستوى عالٍ وهذا بأشكال وأنماط مختلفة على مستوى بيئة الأعمال في الاقتصاد الأردني. حيث مثلت 56.56 ٪ خلال الفترة 2014-2018. أما بالنسبة لمخرجات تحليل درجة الارتباط بين نوع التمويل في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل وأحد مؤشرات التنمية الاقتصادية وهو الناتج المحلي الإجمالي. فقد تم التأكد من أن المصارف الخاصة لها دور إيجابي في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد، فمعظم أشكال التمويل الممنوحة من مصرف الإسكان للتجارة والتمويل لها علاقة قوية وطردية مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث تجاوزت جميعها عتبة 53 ٪ . وعند تحليل علاقة الناتج المحلي الإجمالي بمختلف أشكال التمويلات التي أقرها المصرف العقاري للتجارة والتمويل، وجدنا أن العلاقة الأقوى كانت مع التمويل الممنوح للمؤسسات الخاصة الكبيرة بنسبة 99.37 ٪، يليها التمويل الممنوح للأفراد بنسبة 97.63 ٪ والتمويل الممنوح للقطاع الحكومي بنسبة 73.49 ٪، والتمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 53.82 . ٪

■ **توصيات الدراسة:**

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. إن نجاح المصارف الخاصة في البلاد ومساهمتها في دعم النمو الاقتصادي يتطلب بيئة مالية وتشريعية قوية.
2. ينبغي على السلطات الحكومية الأردنية إعطاء ثقة أكبر للمصارف الخاصة لزيادة نشاطها الاستثماري. كما ينبغي أن تعمل على زيادة التوسع في فروعها لتشمل مختلف أنحاء البلاد.

3. إن الوازع الديني الذي يفرض نفسه من عدم التعامل مع المصارف الربوية (الفائدة) وإن كان لهذه الأخيرة دور إيجابي على الاقتصاد، يحتم ضرورة السماح للمصارف الإسلامية بممارسة نشاطاتها التنموية والخدمية المختلفة.

■ **المصادر والمراجع:**

- القرصو وفاء. (2019). تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 16(9)، 300-321.

- خشيب جالل، النمو الاقتصادي، شبكة الالوكة، بدون ذكر السنة.

عبد الحميد عبد المطلب (2006). البنوك الشاملة: العمليات والإدارة. دار الجامعة للنشر. الإسكندرية، 114-116.

- سهام محمد العزاوي، وسالم سوادي حمود. (2014). دور البنوك العامة والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية.

- علي كريم محمد كبة. (2018). أثر المصارف المتخصصة في التمويل والاستثمار في تعزيز القدرة التنموية في العراق. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 3 (8)، 50-62.

- مصطفى رشدي شيحة. (1985). الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة للنشر. مصر، 452.

- مدحت القريشي، التنمية االقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2007.

الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل؛ https://www.hbtf.com/en/AboutUs.